**ملخص مقياس قانون العمل**

 في ظل التغيرات التي طرأت على جميع الميادين و الأصعدة ، بما فيها ميدان الشغل الذي ما فتأ عدد العاملين فيه في زيادة مستمرة، والذي يتناسب طردا مع المؤسسات التي تزداد يوما بعد يوم، مع احتياجاتها للعمال، الأمر الذي يؤدى إلى انتعاش سوق العمل وفرص الاستثمار، هذا الوضع الجديد جعل من الضرورة بمكان وجود ترسانة من القوانين و التشريعات التي تنظم هذا الميدان، وتحول دون وقوع نزاعات وخلافات بين أعضاءه سواء كانوا عمالا أو أرباب عمل، لأنه باستقرار العلاقة بينهما نضمن استمرارية العملية الإنتاجية، وبالتالي ازدهار الاقتصاد، وعليه فقانون العمل هو جملة التشريعات والإجراءات التي تهدف بشكل مباشر إلى تنظيم العلاقة بين والعمال و أرباب العمل.

 وقد قسمت محتوى هذه المقياس حسب الحجم الساعي له إلى أربعة فصول، تطرقت في الفصل الأول إلى عموميات متضمنة تعريف قانون العمل، وما القصد منه، حتى يتعرف الطالب على ماهية قانون العمل، وماذا يعني مصطلح قانون العمل.

 أما في الفصل الثاني تعرضت إلى نظرة تاريخية لقانون العمل حتى يتسنى للطالب معرفة الظروف والحيثيات التي أدت إلى ظهور قانون العمل.

 أما في الفصل الثالث، فقد خصصناه لمصادر قانون العمل، بنوعيها وهما مصادر خارجية (المنظمة الدولية للعمل، والمنظمة العربية للعمل)، ومصادر داخلية، من دستور وقوانين أخرى.

أما الفصل الرابع فكان حول علاقة العمل الفردية، والمتضمنة تعريف عقد العمل وخصائصه وتبيان عناصره.